«النقل والاتصالات» وصل إلى 2.6 في المئة

«الوطني» ارتفاع معدل التضخم بأسعار المستهلك في الكويت

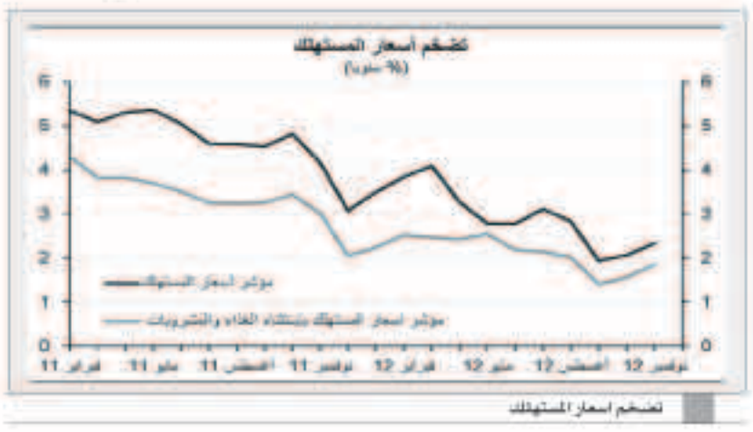

تضخم اسعار المستهلك

مكونات مؤشر اسعار المستهلك

قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الصادر امس إن معدل التضخم في أسعار المستهلك ارتفع إلى 2.3 في المئة على أساس سنوي في شهر نوفمبر الماضي، وذلك بعد ان بلغ 2.1 في المئة في شهر أكتوبر. وقد نجم هذا الارتفاع الطفيف في شهر نوفمبر عن ارتفاع أسعار الملابس والبضائع والخدمات المنزلية والنقل مقارنة بالشهر الماضي.

لكن على الرغم من ارتفاع معدل التضخم في الشهرين الماضيين، فانها ظلت معتدلة بشكل عام، إذ وصل متوسطها إلى 3 في المئة بعد انقضاء 11 شهرا من العام. كما بلغ معدل التضخم الأساسي الذي لا يشمل أسعار المواد الغذائية والمشروبات 1.8 في المئة على أساس سنوي في شهر نوفمبر.

وبلغ معدل التضخم السنوي في أسعار المواد الغذائية 4 في المئة في شهر نوفمبر مقارنة مع 3.8 في المئة في شهر أكتوبر. وتظل الصورة العامة مشابهة للشهر السابق حيث شهدت معظم اسعار هذا المكون في سلة أسعار المستهلك ارتفاعات طفيفة مقارنة مع الوتيرة الأكثر حدة التي شهدتها في عامي 2010 و2011.

اما أسعار الملابس والأحذية فبلغت نسبة التضخم السنوي فيها 3.7 في المئة في شهر نوفمبر، وذلك مقارنة مع 3.1 في المئة في شهر أكتوبر. وارتفعت أسعار الملابس الجاهزة «أي الملابس التي يتم شراؤها من المتاجر»، والتي تمثل مكونا فرعيا من هذه الشريحة، بنسبة 5.6 في المئة على أساس سنوي، ما تسبب في معظم الضغط التضخمي في هذا المكون.

وأظهرت أسعار النقل والاتصالات ارتفاعا بواقع 2.6 في المئة على أساس سنوي، وبواقع 1.1 في المئة مقارنة بالشهر السابق، ما جعلها أحد محركات الارتفاع الطفيف في معدل التضخم العام في شهر نوفمبر. ويعزى ارتفاع التضخم هذه الشريحة ارتفاع بواقع 5.5 في المئة في أسعار وسائل النقل الشخصية «السيارات».

كما ارتفعت أسعار السيارات «الصالون» «السيدان» بنسبة 5.4 في المئة، في حين ارتفعت أسعار المركبات الأخرى بنسبة 9.3 في المئة. ويذكر انه قبل شهر سبتمبر 2012، لم تتغير أسعار السيارات السيدان لأكثر من عامين. وتعكس الضغوط التضخمية على الأسعار هذه الشريحة قوة الإنفاق الاستهلاكي على الأرجح.

تضخم اسعار الغذاء والاسكان

وظل معدل التضخم في مكونات عديدة أخرى دون 2 في المئة. فقد ارتفعت أسعار البضائع والخدمات المنزلية بنسبة 1.9 في المئة مقارنة مع 1.1 في المئة في شهر أكتوبر. وقد ساهم هذا الارتفاع إلى حد ما في الارتفاع الذي شهده التضخم العام مقارنة بشهر أكتوبر. وسجلت اسعار التعليم والرعاية الصحية زيادة بلغت 1.9 في المئة على أساس سنوي، مستقرة تقريبا مقارنة مع شهر أكتوبر حين بلغت 1.7 في المئة. وبشكل عام، فإن هذه المعدلات، والتي قد بقيت تحت السيطرة، تدفع معدل التضخم العام في الكويت نحو الانخفاض. ومع قرب صدور البيانات النهائية لمؤشر أسعار المستهلك لكامل العام 2012، نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد نوعا من الاستقرار خلال النصف الثاني من العام الماضي مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل أقل من المتوقع، إضافة إلى ارتفاعات أقل حدة في مكونات أخرى، ونتوقع أن يستقر معدل التضخم عند 2.9 في المئة لكامل العام 2012.

وفي العام 2013، قد تحدث بعض الضغوط التضخمية خلال العام 2013 «نتيجة قوة الإنفاق الاستهلاكي وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والسلع... الخ»، إلا اننا نتوقع أن يستقر معدل معدل التضخم عند مستوياته المعتدلة عموما، وان يبلغ 3.5 في المئة في المتوسط خلال العام 2013.

البنك راعٍ ماسي للمؤتمر الدولي لصعوبات التعلم

البحر: «الوطني» ملتزم بدعم المجتمع انسجاماً مع مسؤولياته الاجتماعية

شيخة البحر خلال استقبالها رئيسة الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم آمال الساير

يقدم بنك الكويت الوطني رعايته الماسية للسنة الثانية على التوالي للمؤتمر الدولي الثاني لصعوبات التعلم وتشتت الانتباه وفرط النشاط تحت عنوان «تقييم وعلاج»، والذي تنظمه الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم يومي الاول والثاني من شهر فبراير المقبل في مبنى الجامعة الامريكية في الكويت.

وفي هذه المناسبة، استقبلت الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني في الكويت شيخة خالد البحر رئيسة الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم آمال الساير، حيث اكدت البحر خلال اللقاء على التزام البنك الوطني بدعمه للمجتمع انسجاما مع سياساته الراسخة للنهوض بمسؤولياته الاجتماعية، مشيرة الى ان رعاية البنك الوطني الماسية رافقت هذا المؤتمر منذ انطلاقه العام الفائت وهي تأتي منسجمة مع رسالته الاجتماعية الهادفة الى دعم كافة شرائح المجتمع وتحديدا الاطفال ممن يعانون من صعوبات في التعلم وتزويدهم بالدعم النفسي والاكاديمي والاجتماعي المطلوب.

وأضافت البحر ان هذه المبادرة تضاف الى سجل الوطني الحافل في مجال دعم ورعاية الأنشطة الاجتماعية، وهي جزء من سياسة البنك الساعية الى التواصل الدائم مع المؤسسات الخيرية والإنسانية والصحية لتمكينها من اداء رسالتها على اكمل وجه، وذلك بهدف التشجيع على ثقافة العمل التعاوني والاجتماعي وخدمة الوطن والمجتمع الكويتي.

هذا وسيشارك في المؤتمر حوالي 64 محاضرا متخصصا من الكويت وعدد من الدول العربية والهند والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ويهدف المؤتمر الى تنمية مهارات العاملين في الحقل التربوي اثناء عملهم للتعامل مع صعوبات التعلم واضطرابات تشتت الانتباه وفرط النشاط وتزويد اولياء الامور بالمعلومات التي تمكنهم من التصدي للتحديات التي تواجههم في هذه المشكلة.

وتجدر الاشارة الى ان الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم هي جمعية نفع عام تعمل من أجل مساعدة الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم في المدارس الخاصة في الكويت، وتهدف الجمعية إلى التعرف على قدرات هؤلاء الطلاب وتنميتها وتزويدهم بالدعم الأكاديمي والسيكولوجي والاجتماعي وذلك من خلال برامج توعية ودورات تدريبية ونشاطات ترفيهية للطالب وأسرته ومدرسته.

«هيئة أسواق المال» تنظم ورشة عن قضايا الإفصاح

شعار هيئة أسواق المال

نظمت هيئة أسواق المال الكويتية وعلى يومين متتاليين ورشة عمل تحت عنوان «الإفصاح من أجل سوق مالية أكثر كفاءة واستقرار» وذلك في قاعة خالد الخرافي الكائن في مبنى سوق الكويت للأوراق المالية.

وقد حرصت إدارة التوعية في الهيئة على جعل قضايا «الإفصاح» محورا لورشتها الأولى نظرا لما تمثله قضايا الإفصاح من أهمية خاصة لأسواق المال بصورة عامة، إضافة إلى حرص الهيئة على إلقاء الضوء حول تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي اصدرتها مؤخرا.

وقد شهدت ورشة العمل هذه حضورا لافتا كما كان متوقعا من المعنيين بقضايا الإفصاح لدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، والذين تجاوز عددهم المئة وستين مشاركا، في حين حضرها عن هيئة أسواق المال كل من مدير إدارة التوعية ومدير ادارة الإفصاح المستمر وممثلين عن إدارتي الإفصاح والشؤون القانونية.

وتأتي ورشة العمل في إطار أنشطة توعوية عدة تقوم إدارة التوعية بالإعداد لها وتنفيذها خلال المرحلة القادمة، وتتراوح بين إعلانات توعوية، وإصدار مطبوعات مختلفة واستحداث ركن توعوي على موقع الهيئة الالكتروني إضافة إلى حملات إعلامية توعوية وذلك في إطار خطة طموحة تستهدف هيئة أسواق المال من خلالها معالجة ثغرات مزمنة في الجوانب التوعوية لدى الأنشطة ذات الصلة بالأوراق المالية، سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة في التوصل إلى سوق مالي أكثر كفاءة واستقرارا تتعزز فيه مقومات الشفافية والعدالة.

وهيئة أسواق المال إذ تأمل أن تكون الورشة المذكورة قد نجحت في إلقاء الضوء على جوانب غامضة في قضايا الإفصاح الشائكة، فإنها تعتبرها مبادرة أولى في إطار استراتيجية توعوية شاملة ستعقبها وخلال الفترة المقبلة مبادرات أخرى وانشطة توعوية متنوعة لا على صعيد الإفصاح فحسب، بل في شتى مفاصل العمل في انشطة الأوراق المالية ومختلف تشريعات الهيئة بشأنها.

النفط الكويتي يتراجع إلى 108.85 دولارات

قالت مؤسسة البترول ان سعر برميل النفط تراجع 23 سنتا ليستقر عند مستوى 85. 108 دولارات للبرميل مقارنة ب 08. 109 دولارات للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي.

وتراجع سعر برميل النفط بالرغم من ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية امس ليتم تداول النفط بالقرب من اعلى مستوياته في أربعة أشهر بنيويورك وذلك بعد ان سجل اطول سلسلة من المكاسب الأسبوعية منذ شهر ابريل عام 2009 فيما عززت التوقعات بشأن الانتعاش الاقتصادي العالمي توقعات الطلب على الوقود. وسجلت اسعار النفط الخام في العقود الآجلة لشهر مارس ارتفاعا بنحو 14 سنتا الى مستوى يبلغ 02. 96 دولارات للبرميل

الصالح: الشراكة مع المغرب تفتح باب الاستثمار أمام الكويتيين

نجيب الصالح وأنس العلمي بعد توقيع الاتفاقية

قالت شركة التعمير للاستثمار العقاري ان مجلس الادارة وقع بالعاصمة المغربية الرباط الثلاثاء الماضي مذكرة تفاهم مع صندوق الإيداع والتدبير.

وتشكل مذكرة التفاهم التي وقعها السيدان أنس العلمي مدير عام مجموعة صندوق الإيداع والتدبير ونجيب الصالح نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير للاستثمار العقاري إطارا لتحديد انماط التعاون العقاري المشترك في المملكة المغربية. كما يقوم الجانبان من خلال هذه المذكرة، التي تعتبر ثمرة إرادة الطرفين في نسج علاقات شراكة مستدامة وخلق إطار مناسب للتعاون، للدفع بأعمال مشتركة لصالح التنمية الإقليمية بالمغرب.

من جهته، قال الصالح في تصريح على هامش اللقاء، إن مذكرة التفاهم تشكل خطوة جديدة لشركة التعمير وتدخل في إطار تنويع الشراكة مع مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، وأن المشاريع ستحمل قيمة مضافة تساهم بالأساس في تحريك الاقتصاد المغربي وتوفير فرص عمل، مشيرا إلى أن المذكرة ستفتح الباب أمام الشركات الكويتية بشكل عام وشركة التعمير بشكل خاص لإقامة مشاريع في العديد من المجالات.

وأضاف الصالح بأن زيارة مجلس ادارة شركة التعمير كان لها صدى كبيرا حيث اجتمع مجلس ادارة الشركة مع عدد من المسؤولين ومنهم وزير السياحة المغربي لحسن الحداد بالإضافة إلى رؤساء الشركة المغربية للهندسة السياحية التي تعتبر الذراع الاستثماري والسياحي لحكومة المغرب بالإضافة الى عدد من الاجتماعات مع مستثمرين عقاريين والذين ابدوا رغبتهم بالتعاون والشراكة مع شركة التعمير مما يؤكد السمعة الجيدة التي تتمتع بها الشركة في المملكة المغربية.

يذكر أن شركة التعمير للاستثمار العقاري التي تأسست سنة 1978، أنجزت مجموعة من الاستثمارات في مشاريع متعددة بالكويت وخارجها. وقد طورت مشاريع عقارية سياحية محليا وخارجيا مما مكنها من تطوير خبرتها وتوسيع خدماتها. أما مجموعة صندوق الإيداع والتدبير فهي من اكبر المستثمرين في المغرب في قطاعات الهندسة والسياحة ومشاريع تطوير المدن، ولها تجربة كبيرة في تمويل مشاريع البنية التحتية في مختلف قطاعات الاقتصاد المغربي.

«الخليج للاستثمار» يعين إبراهيم القاضي رئيسا تنفيذيا للمؤسسة

إبراهيم القاضي

اعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار عن تعيين إبراهيم علي القاضي في منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الذي سيباشر اداء عمله اعتبارا من 4 فبراير 2013. وبهذه المناسبة صرح خالد الخطاف رئيس مجلس إدارة المؤسسة قائلا: «انه لمن دواعي سرور مجلس الإدارة ان يعلن عن قراره بتعيين السيد إبراهيم القاضي رئيسا تنفيذيا للمؤسسة، وذلك نظرا للامكانيات والخبرات التي يمتلكها والتي تناهز ثلاثين عاما امضى ستة عشرة منها في مجال الاستثمار واربعة عشرة عاما اخرى في مجال البنوك».

واضاف رئيس مجلس الإدارة قوله: «ان الرئيس التنفيذي الجديد للمؤسسة، وعقب حصوله على شهادة البكالوريوس في ادارة الاعمال من جامعة الكويت تخصص التمويل مع مرتبة الشرف في عام 1983، استهل حياته العملية ملتحقا بالشركة الكويتية للاستثمار، حيث تدرج بالعمل فيها خلال ستة عشرة عاما مترقيا من وظيفة محلل مالي إلى رئيس قسم الاستثمارات الاسيوية فمديرا لمحافظ الاستثمار الإجنبية، إلى ان اصبح مديرا تنفيذيا لإدارة المحافظ الاستثمارية الأجنبية والمحلية.

وقد انتقل في عام 1998 للعمل لدى بنك الكويت المركزي ليصبح المسئول الأول عن قطاع الرقابة فيه حيث امضى عشر سنوات. ومثل البنك المركزي خلالها لدى العديد من المنظمات الاقليمية والدولية، شاملة IIF + IFSB، وانتقل بعد ذلك للعمل كمدير عام للشركة الكويتية للمقاصة، إلى ان تم انتخابه في أبريل 2009 رئيسا لمجلس إدارة بنك بوبيان. وبعد نجاحه في قيادة البنك في تجاوز أزمته، استقال من رئاسة البنك في مارس 2012 ليتفرغ للعمل في الشركة الكويتية للمقاصة كرئيس لمجلس الإدارة ومديرا عاما إلى جانب عضويته في لجنة سوق الكويت للأوراق المالية والتي بدأت منذ سنة 1999 واستمرت حتى تاريخه.

واختتم خالد الخطاف رئيس مجلس إدارة المؤسسة تصريحه قائلا: «إن تعيين القاضي بهذا المنصب يأتي تأكيدا على إيمان مجلس الإدارة بمقدرة الكفاءات الوطنية من ابناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على قيادة مؤسساته الإقليمية والتي تعد مؤسسة الخليج للاستثمار واحدة منها، متمنيا له كل التوفيق في أداء مهامه الوظيفية بجدارة وامتياز».

سالم قبازرد: التنمية البشرية من أولويات البنك

«الكويت الدولي» يكرِّم موظفيه الحاصلين على شهادات تخصصية

المكرمون

كرم معهد الدراسات المصرفية نخبة من موظفي بنك الكويت الدولي في حفل تخرج الطلبة حملة الشهادات التخصصية لعام 2011/2012، والذي اقيم مؤخرا في قاعة المؤتمرات في غرفة التجارة والصناعة.

وبهذه المناسبة قال المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية سالم قبازرد: «اننا نفخر في بنك الكويت الدولي بموظفينا الخريجين، ونحن على ثقة من انهم سوف يستثمرون خبراتهم ومهاراتهم في تطوير عمليات البنك، والعمل أيضا على تقديم خدمة راقية لعملائنا» مشيرا «ان موظفي بنك الكويت الدولي هم الأساس الذي نرتكز عليه في سبيل الرقي بخدماتنا وتوفير أفضل المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية وفق أعلى معايير الجودة». وأكد قبازرد على التزام بنك الكويت الدولي بتشجيع ومشاركة موظفيه في الدورات وورش العمل التخصصة سواء على المستوى المحلي أو العالمي ضمن مناهج تدريبية متنوعة، وذلك بهدف إيصال الموظفين إلى مستوى عالي من المهنية والحرفية لمواكبة التوجهات الاستراتيجية للبنك. وأشار قبازرد «ان بنك الكويت الدولي يولي التعاون مع معهد الدراسات المصرفية أهمية خاصة» مشيرا أن التنمية البشرية وتطوير وصقل مهارات الموظفين في مقدمة أولويات البنك، مما ينعكس بشكل ايجابي على مستوى الخدمة التي يقدمها البنك لعملائه. وختم قبازرد معربا عن امتنانه وشكره لمعهد الدراسات المصرفية لدعمه الدائم لموظفي البنك ودعمه المستمر للقطاع المصرفي. كما عبر عن سعادته بتخريج دفعة جديدة من موظفي بنك الكويت الدولي من حملة الشهادات التخصصية، مؤكدا على أنه سيكون لهم دورا رائدا في تطوير عمليات البنك وتقديم خدمة أفضل للعملاء.

«الأمراء العقارية» تطرح 3 مشروعات بقيمة 50 مليون دولار

أعلنت شركة الأمراء الدولية العقارية عن طرح مشاريع جديدة استمرارا لسياسات وأفكارها في كل من الاردن وعمان وبريطانيا، بقيمة تصل إلى 50 مليون دولار.

وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة حسين دشتي ان الشركة طرحت مشروعاتها الجديدة في لتسد احتياجات السوق المحلي والطلب على الاراضي في لندن وعمان والاردن.

وأشار دشتي إلى أن المشاريع الجديدة المطروحة تشمل اراضي سكنية وزراعية وتجارية في البلدان المذكورة سلفت، بالاضافة إلى أن طرح المشاريع الجديدة يأتي لتحقيق أكبر قدر من رغبات واحتياجات العملاء والراغبين بالاستثمار الفردي او على مستوى الشركات وتحقيق أكبر قدر من الفوائد على رأس المال المستثمر بالمجال العقاري وتحقيق أكبر قدر من رغبات واحتياجات العملاء وامتنانهم ولترسيخ فكرة ان الشركة التي تعتبر الاولى والرائدة في المجال العقاري للاستثمار بالمملكة الأردنية الهاشمية.